

مدرستا خولة والبساتين تحتفلان بانتهاء العام الدراسي واليوم العالمي للاجئين

وأضاف « ولهذا فإن المدرسة احتضنت طالبات مدرسة خولة التي يتواجد فيها النازحون ، ما سبب كثافة الطلاب ، حيث أن عدد طلاب مدرسة البساتين بلغ 2759 طالباً، فيما بلغ عدد طالبات مدرسة خولة بنت الأزور 2400 طالبة، ونعاني من نقص في الأثاث المدرسي.

وذكر أن المدرسة تقدم الغذاء لطلاب مدرسة البساتين من خلال برنامج الغذاء العالمي بالتنسيق مع مفوضية اللاجئين ، كما أن المدرسة تستقبل الطلاب على ثلاث فترات ، فترة لطلاب مدرسة خولة وفترتين لطلاب مدرسة البساتين، كما أن المدرسة تقدم دروس التقوية في اللغة العربية للاجئين الذين لا يجيدون العربية، وكذا دروس تقوية في اللغة الإنجليزية، ودروس محو الأمية

التي لم تتوقف بالرغم من كثافة الطلاب في المدرسة، وتم في الاحتفال باليوم العالمي للاجئين وانتهاء العام الدراسي توزيع شهادات تقدير لأولياء الأمور في مدرستي خولة والبساتين ، وتكريم عدد من المدرسين الذين أسهموا بجزء بارز خلال هذا العام.

وفي ذات السياق أقيمت يوم أمس مباراة كرة قدم بين منتخب مدرسة البساتين و منتخب اللاجئين الأورومو، كما ستقام اليوم عدد من الفعاليات والأنشطة احتفاء بهذه المناسبة.

حضر هذه الفعاليات محمد الرقيب مدير مكتب التربية بدار سعد ، محمد نوح مدير منظمة رعاية الأطفال.

ⓘ عدن / 14 أكتوبر، احتفلت مدرسة البساتين بدار سعد يوم الثلاثاء بنهاية العام الدراسي 2011 - 2012م، وباليوم العالمي للاجئين، حيث نظمت بهذه المناسبة عدداً من الأنشطة والفعاليات بدعم من مفوضية اللاجئين وبدعم ومنظمة رعاية الأطفال بالتنسيق مع مكتب التربية بمديرية دار سعد.

وقال الأستاذ خالد مقليل محمد فارغ مدير مدرسة البساتين في كلمته التي القاها في حفل تسليم الشهادات على الطلاب والطالبات، إن العملية التعليمية هذا العام سارت بشكل جيد، مشيراً إلى أن مدرسة البساتين فتحت أبوابها أمام الطلاب بالرغم من كل الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا مؤخراً وسكن النازحين في المدارس.



المجتمع والناس



د.هدى علي علوي عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر المحلي للمرأة لـ 14 أكتوبر :

برنامج المؤتمر يتضمن قضايا أساسية تعني المرأة والأسرة والشباب والمجتمع في عدن

تشكيل اللجنة التحضيرية استثنى قطاعات ومنظمات ومؤسسات نسوية مهمة

تجتمع اليوم نساء في محافظة عدن لمناقشة قضايا المرأة تحت مظلة المؤتمر المحلي للمرأة.. وخلال أسابيع من التحضيرات التي تمت من أجل انعقاد هذا المؤتمر برزت عدد

من القضايا كادت أن تحول دون انعقاده ، كما غابت عن المؤتمر بعض الشخصيات النسوية البارزة والنضالية في المحافظة وكذلك بعض الشخصيات النسائية من الأحزاب

السياسية والحراك الجنوبي السلمي، منها المعارض ومنها المؤيد لانعقاد المؤتمر ومنها

من يعتقد أن المؤتمر يمثل ورقة سياسية!.

ومن خلال متابعة الصحيفة للتحضيرات التي نفذت في إطار المؤتمر المحلي للمرأة في

محافظة عدن وملامسة تلك القضايا والرؤى والأفكار التي دارت حول المؤتمر، التقينا

بالدكتورة هدى علي علوي عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر المحلي للمرأة لتوضح لنا

تلك القضايا.. فإلى الحصيلة:

حاورتها / ابتسام العسيري

ⓘ يجري حالياً الحديث عن مؤتمر المرأة في عدن، وبصفتك عضوة في اللجنة التحضيرية هل يمكن أن توضحي لنا بعض الأمور المتعلقة بالمؤتمر، وكيف أتت فكرة انعقاده؟

ⓘ فكرة المؤتمر طرحت منذ فترة وجيزة، وانطلقت مع مباركة البعض وخاصة عندما أصدر محافظ عدن قراراً نص على تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر ومن حينها شرعت اللجنة في أعمال الإعداد والتحضير للمؤتمر.

ⓘ فعلاً.. المحافظ شكل لجنة تحضيرية، هل نحن بصدد مؤتمر لقوى

مدنية مستقلة عن السلطة أم مؤتمر له أجندة سياسية أو غيرها؟

ⓘ هذا الذي حدث ، كان ينبغي أن تشكل لجنة تحضيرية على أساس

مبادرات من المنظمات النسوية والمؤسسات المهمة بقضايا المرأة، أي من

المرأة بذاتها وليس بقرار من السلطة المحلية التي كان بإمكانها أن تساعد

الممارسات الخاطئة جرت بخلاف التطلعات والآمال

من المهم البدء بحوار جنوبي جنوبي وصولاً إلى مؤتمر جنوبي

شامل على أساس نتائجه يشارك الجنوب في الحوار العام



دكتورة هدى علوي

ⓘ في البعد السياسي هناك من يطرح أن الهدف الأساسي للمؤتمر هو التأييد والمشاركة في الحوار الوطني وانتداب ممثلات للمرأة من عدن والجنوب عموماً ، فيما يعتبر آخرون أنه محاولة لإضعاف الحراك والقضية الجنوبية فكيف ستعاطون مع هذه الإشكالية؟

ⓘ بكل تأكيد سيكون للمؤتمر ووثائقه ونتائجه وبعد سياسي لأن كل المشاكل القائمة بما فيها التي تخص المرأة تبدأ من هذا المحور ، فلا يمكن أن نبحث في أي قضية أو مشكلة سواء في عدن أو الجنوب عامة دون أن نعود إلى عام 90 وحرب 94 الظالمة، والسياسيات والإجراءات والممارسات التي شكلت حرفاً لمسيرة الوحدة لأن الوحدة ليست ثوابت مقدسة ولا شعارات فضفاضة ولكنها حلم كبير شب معه كل أبناء الجنوب لكن الأمور والممارسات جرت بخلاف التطلعات والآمال وهذا ينطبق على المرأة ، هذا أولاً، وثانياً في وضعنا الراهن لا يمكن لأحد أن يفصل حال المرأة ومكانتها عن الحالة العامة القائمة أي عن أحوال المجتمع كله، وثالثاً لقد كانت المرأة مشاركة قوية في الحراك السياسي والثوري الذي شهده البلد في السنوات الأخيرة سواء في إطار الحراك السلمي الجنوبي أو الثورة الشبابية السلمية. كما لا أفضل ولا أحيب الدعوة إلى فصل الحركة النسائية عن بقية المكونات المجتمعية. صحيح أن هناك خصوصية واضحة ولكنها تتحرك وتتحقق من خلال الحركة العاملة للمجتمع كله.

هذه المسألة سوف تطرح للنقاش في المؤتمر والقرار بشأنها ينبغي أن يصنع داخل القاعة وعلى أساس الحوار وليس بإيعاز من خارجها لا من السلطة ولا من أي فصيل سياسي، لأن سلوكاً كهذا من شأنه أن يخلق تعقيدات تضاف إلى المنعطفات الخطيرة التي تشكل حجر عثرة أمام أي معالجة سياسية حقيقية، وستكون رسالة سلبية تشكل في قدرة مؤتمر الحوار ذاته وذلك بخلاف نتائج

ⓘ ماهو أريك بالضبط في هذه المسألة؟

ⓘ أولاً علينا أن نفهم أن المؤتمر ورغم الجهود المبذولة وعدد المشاركات اللائي سيشركن فيه فإنه لم يكن شاملاً كما سبقت الإشارة، وثانياً قضايا العديدة بما فيها الفنية وغير لها وعا، وأحد هو القضية الجنوبية وليس من مصلحة الجنوب وشعبه ولا مؤتمر الحوار تجزئة تمثيل الجنوب أو قضيته إن حدث ذلك فمن سيحدث عن القضية العامة ومن يمتلك حق التحدث باسم الجنوب إذا ذهب الناس إلى المؤتمر جماعات وأفراداً وأطرافاً عدة لكل منها ملفه الخاص.

ولما لهذه المسألة من أهمية وتأثير في الحاضر والمستقبل أجد نفسي مأخوذة بالدعوات التي طرحت من أكثر من طرف وفي أكثر من لقاء وجري تركيزها وهي أن نبداً بحوار جنوبي جنوبي وصولاً إلى مؤتمر جنوبي شامل وجامع وعلى أساس نتائجه يشارك الجنوب في الحوار العام ، والعمل سيتم انجازه على صعيد الجنوب (حوارات ومؤتمرات) سوف تعد من أهم إجراءات التحضير للحوار العام ومن عوامل ومقومات نجاحه كما لا يرى أي تيار أو منظمة أو شريحة من الجنوب تسعى إلى تجاوز دور الحراك أو تسعى لإضعافه.

عدا هذا أرى الخيارات الأخرى مركبة ومشوشة وقد تأتي بنتائج عكس ما هو مرجو من مؤتمر الحوار، إذ سيترتب على ذلك مزيد من الاختلافات والانقسامات التي قد تتطور إلى ما لا تحمد عقباه، وستكون إلى جانب أمور أخرى بمثابة قبح تدفن فيه نتائج الحوار، واعتقد أن لا أحد يفضل هذا السيناريو وهذه النتيجة التي تبدو مليدة بالغيوم وقد تدخل في دوامة لا نهاية لها.

ⓘ في الأخير.. ما رأيك بالمآخذ التي سجلت على هذا المؤتمر؟

ⓘ ليست مأخذ بالمعنى الدقيق ، بقدر ما هي غياب قراءة آليات العمل المدني التي يفترض أن تقوم على أساس التشاورية والتنوع وادماج الآخر مهما تباينت المواقف ، على أساس أن تعدد الخيارات تحت مظلة موحدة يظل مؤشراً دليلاً ومهما في الظروف الراهنه والعكس يعني عودة سيناريو القهر السلطوي وتعميم سطوة المركز وبالتالي مزيد من المحاذير للتدابير السلبية لأي مشروع أو رؤية.

بمناسبة اليوم العالمي للاجئين:

صوت لاجئ: لا نرغب في أن نكون لاجئين ولكننا معرضون للمخاطر

اليمن محور للعبور التاريخي للمهاجرين وتتميز بحسن ضيافتها للاجئين



أكثر من (224.000) لاجئ في اليمن معظمهم من الصومال وأكثر من (465.000) نازح

نفيد حسين: اليمن بحاجة إلى دعم متواصل من جيرانها ومن المجتمع الدولي

هؤلاء الأشخاص من منطقة القرن الأفريقي ليست من مسؤولية اليمن فحسب، بل أيضاً مسؤولية المجتمع الدولي.» ولقد برهن التاريخ أنه من دون التصدي لحالات النزوح، سواء عبر ، وداخل الحدود، فإن الاستقرار لن يكون خياراً متاحاً. وخلال هذه الفترة الحرجة، فإن اليمن بحاجة إلى دعم متواصل من جيرانها ومن المجتمع الدولي من أجل ضمان السلام، والاستقرار في البلاد والمنطقة عموماً.

ماسة لذلك. وفي عام 2011، وصل أكثر من 103.000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء، والمهاجرين على طول الشواطئ اليمنية، قادمين من منطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي يمثل أعلى معدل سنوي للواصلين، منذ أن بدأت المفوضية العليا للاجئين المتحددة لشؤون اللاجئين بجمع مثل هذه الإحصاءات في عام 2006.

وفي هذا الجانب قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم المساعدات للنازحين، بالإضافة إلى توفير المأوى، والدعم في مجال بناء المجتمع، والحماية القانونية، وقد بلغ عدد النازحين داخليا أكثر من 465.000 شخص، ممن تم تسجيلهم، فضلا عن 95.000 شخص، ممن نزحوا في الأونة الأخيرة من عام 2012 م.

ولرغم مما سبق ذكره، لا يزال اليمن متمسكاً بالارتقاء بالزعامات الدولية، المتعلمة، التي توفر الرعاية للاجئين، ممن هم في حاجة لحياة اللاجئين، وطلالبي اللجوء، وتوفير أنشطة الدعم التي تعود بالنفع أيضاً على المجتمع المضيف، وفي الوضع الراهن، تستضيف اليمن أكثر من 224.000 لاجئ.

وباليوم العالمي للاجئين الذي يوافق 20 يونيو كان لابد من التنبؤ به إلى أن اليمن تعد بمثابة محور للعبور التاريخي بالنسبة للمهاجرين، كما تتميز اليمن على مستوى المنطقة بحسن ضيافتها للاجئين، وتعد اليمن البلد الوحيد في منطقة شبه الجزيرة العربية التي انضمت إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكولها لعام 1967، والمعاهدات الدولية الرئيسية المعنية بشؤون اللاجئين، وعلى وجه الخصوص، فقد وفرت اليمن المأوى، والملاذ للصوماليين الفارين من الحرب الأهلية منذ عام 1991.

وبالنسبة لأولئك الذين يقررون القيام بهكذا عبور، فإنهم معرضون لأنفسهم للمخاطر الشديدة في كل مرحلة من رحلتهم، ذلك أنهم يواجهون مستويات مروعة من سوء المعاملة، والعتق من الأحيان لظروف وحشية، ومعاملة قاسية، أما بالنسبة لأولئك الذين يصلون إلى اليمن في نهاية المطاف، فغالبا ما يصلون وهم في حالة منهنكة، ويعانون من الجفاف، وسوء التغذية وفي حالة تقشر منها الأبدان.

ولذا فإن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتواجد على مدى 20 عاما على طول الشريط الساحلي اليمني لتقديم المساعدة الغذائية، والرعاية الطبية، فضلا عن توفير الحماية لأولئك الذين يسعون لتصلب اللجوء.

المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- اليمن

من جانبه، عبر السيد نافيد حسين، ممثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن قائلا « إن تدفق أعداد كبيرة من

لقد واجهت اليمن ولا تزال تواجه مستويات قياسية من نزوح مواطنيها بسبب النزاعات التي اندلعت في المناطق الشمالية والجنوبية من البلاد.

وخلال هذه الفترة، عملت المفوضية بشكل وثيق مع الحكومة لتقديم المساعدة المنقذة

من جانبهم يقوم المهربون بنقل الركاب في قوارب صغيرة، عادة ما يتم حشدها بالركاب بما يفوق طاقتها، وبالتالي، تعرض الركاب في كثير من الأحيان لظروف وحشية، ومعاملة قاسية،

وذلك في أقرب وقت من وصولهم، ومن ثم التفكير في بناء مستقبل أفضل بقدر ما في اليمن سعياً للحصول على اللجوء، أن يتقدموا بطالب إلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل توفير الحماية لهم

سكنون متاحة لي ولأطفالي للحصول على التعليم، ومستقبل آمن ومشرق.»

وبسبب الجفاف، والصراع، وعدم الاستقرار السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان في منطقة القرن الأفريقي، وفي كل يوم على وجه التقريب، هناك أناس مثل «شالتو» يفرّون عبر البحر العربي، والبحر الأحمر إلى اليمن بحثاً عن الحماية، والسلامة، والفرص الاقتصادية.